External Audit and its Role in Contributing to Achieving Sustainable Development Goals in Public Sector Financial Institutions (Applied Research)

Raed Kareem Muslih
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad
Raed.kareem1101a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Amer Muhammad Salman
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad
Amer.m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 5/1/2025 Accepted: 19/2/2025 Published: 31/3/2026

Abstract:

The importance of sustainable development stems from its importance in preserving resources of various types and nature and preserving the rights of future generations without harming the rights of current generations. The current research aims to define the concept, goals and importance of sustainable development and its causes and the role of the auditor in measuring the extent to which these goals are achieved by relying on a set of tools represented by international auditing standards in the public sector, especially in the planning stage of the audit process, which allows the external auditor to express his professional judgment through the results he reached on the extent to which goal (16) and its goals are achieved in building strong and effective institutions subject to accountability, by creating indicators to measure the aforementioned sustainable development goal. As for the research sample, it was represented by the Industrial Bank as one of the public financial institutions operating in Iraq, and the time limits of the research were represented by the years (2021-2023). The research concluded that external auditing is an effective means that contributes to verifying the extent to which public sector financial institutions are able to achieve sustainable development goals, due to the independence of external auditing, which ensures to a reasonable extent measuring the contribution of public sector financial institutions to achieving sustainable development goals. Understanding the nature of the activity of public sector financial institutions, the tasks of their departments and the laws also affect the systems under which they operate and the general strategies of the state in audit procedures lead to the development of a set of indicators to measure the extent to which sustainable development goals are achieved.

Keywords: External audit, Sustainable development, public sector financial institutions, United Nations, Audit standards.

التدقيق الخارجي ودوره في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع العام المالية (بحث تطبيقي)

رائد كريم مصلح
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

أ.د. عامر محمد سلمان
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

إن أهمية التنمية المستدامة تنبع من أهميتها في الحفاظ على الموارد بمختلف أنواعها وطبيعتها وحفظ حقوق الأجيال القادمة مع عدم الإضرار بحقوق الأجيال الحالية ، هدف البحث الحالي إلى التعريف بمفهوم وأهدف وأهمية التنمية المستدامة وأسبابهُ ودور المدقق في قياس مدى تحقق تلك الاهداف من خلال الاستناد لمجموعة من الأدوات المتمثلة بمعايير التدقيق الدولية في القطاع العام لاسيما في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق التي تتيح للمدقق الخارجي إبداء حكمه المهني من خلال النتائج التي توصل اليها عن مدى تحقق الهدف (١٦) وغاياته في بناء مؤسسات قوية وفاعلة تخضع للمسائلة، ذلك من خلال خلق مؤشرات لقياس هدف التنمية المستدامة المذكور آنفاً، أما عينة البحث فتمثلت بالمصرف الصناعي كأحد المؤسسات المالية العامة العاملة في العراق والحدود الزمانية للبحث تمثلت بالسنوات (٢٠٢١-٢٠٢٣)، وتوصل البحث إلى إن التدقيق الخارجي وسيلة فعالة تساهم في التحقق من مدى قدرة مؤسسات القطاع العام المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وذلك نظراً لاستقلالية التدقيق الخارجي والتي تضمن لحد معقول قياس مساهمة مؤسسات القطاع العام المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.، كذلك يؤثر فهم طبيعة نشاط مؤسسات

القطاع العام المالية ومهام أقسامها والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها والإستراتيجيات العامة للدولة في إجراءات تدقيق تقود الى وضع مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، التنمية المستدامة، مؤسسات القطاع العام المالية، الامم المتحدة، معايير التدقيق.

المقدمة

إن الإنسان مهووس بالتنمية منذ الأزل، لأنها جسر للوصول الى تطلعاته من زيادة أو تنمية الثروة ورغبة منه لعبور الفقر والضعف الى القوة والإستكثار وهو أمر لاضير فيه اذا حدث في حدود الاخلاق والعقل والإتزان وليس على حساب أبعاد أخرى من خلال معادلة تنحاز الى البعد الإقتصادي بشكل واضح وتكريس لغائية البعد الإقتصادي للتنمية وكأنه هدف بحد ذاته في حين إنها خلل قائم في بنية التنمية وفكرها، وتعد التنمية المستدامة من أهم المفاهيم العالمية في القرن الحالي، يطلق على العملية التي يؤسس بها نظام اقتصادي وسياسي متماسك وقد برز بعد الحرب العالمية الثانية بداية من علم الإقتصاد للدلالة على عملية إحداث عدد من التغيرات الجوهرية في مجتمع ما بهدف توفير المقدرة لديه على التطور ذاتيا وبشكل مستمر، وهذا يتطلب تكثيف الإهتمام بأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها وفقاً للأطر الزمنية المحددة، لذا يتطلب من الجهات القائمة بالتدقيق الخارجي بذل العناية الواجبة للوصول إلى رأي فني محايد بشأن مدى تحقيق مؤسسات القطاع العام المالية لأهدافها، كذلك مدى توافق أهداف هذه المؤسسات مع أهداف التنمية المستدامة، لما للتنمية المستدامة من أهمية بالغة على الصعيد الوطني والعالمي. جاء هذا البحث لبيان دور التدقيق الخارجي في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع العام المالية وذلك من خلال أربعة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول منهجية البحث ودراسات سابقة بصدد موضوع البحث، والمبحث الثاني يتضمن توضيح الجانب النظري للتدقيق الخارجي ودوره في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على صعيد المؤسسات المالية العامة في العراق، والمبحث الثالث يتضمن تطبيق مؤشرات التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالمؤسسة المالية عينة البحث إستناداً لعدد من الإجراءات التدقيقية، أما المبحث الرابع فسيتضمن أهم الإستنتاجات المتوصل إليها وتقديم مجموعة من التوصيات.

١- منهجية البحث ودراسات سابقة

١-١- منهجية البحث:

١-١-١- **مشكلة البحث:** تتمحور مشكلة البحث في عدم وجود مؤشرات مصاغة بشكل مستقل تساعد في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع العام المالية، ومدى توافق أهداف تلك المؤسسات مع أهداف التنمية المستدامة، كذلك لم يتم إجراء عملية تدقيق هدفها متابعة الأنشطة والعمليات للمؤسسات المالية العامة العاملة في العراق والتي لها أثر تنموي.

١-١-٢- اهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

أ. التعريف بالإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها، وأهدافها.

ب. التعريف بالتدقيق الخارجي في سياق التنمية المستدامة من حيث المفهوم والأهداف والإجراءات.

ج. بيان دور التدقيق الخارجي في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المؤسسات المالية العامة.

١-١-٣- أهمية البحث: -تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع التنمية المستدامة، كونه يعد من المواضيع المعاصرة، والتي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التنموية من خلال ربط أهداف المؤسسات العامة مع أهداف التنمية المستدامة، كذلك من أهمية البحث بيان دور التدقيق الخارجي في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل المؤسسات المالية العامة عن طريق تنفيذ مجموعة من الإجراءات المستقلة والحيادية لجمع أدلة التدقيق بشأن التحقق من مدى تنفيذ هذه المؤسسات لأهداف التنمية المستدامة.

١-١-٤- فرضية البحث: -يستند البحث إلى فرضية مفادها: "إن التدقيق الخارجي وإجراءاته المستقلة يساهم في التحقق من مدى إلتزام مؤسسات القطاع العام المالية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

١-١-٥- أدوات البحث: -إستند الباحثان إلى تطبيق مجموعة من إجراءات التدقيق للتحقق من إلتزام أقسام المؤسسة المالية عينة البحث بتنفيذ المهام المناطة بها، كذلك إستخدام مجموعة من المؤشرات إستناداً لإجراءات التدقيق للتحقق من مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المؤسسة المالية عينة البحث.

١-١-٦- مجتمع وعينة البحث: -يركز البحث على مجتمع مؤسسات القطاع العام المالية، أما عينة البحث فشملت المصرف الصناعي.

١-١-٧- الحدود الزمانية للبحث: -تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالسنوات (٢٠٢١-٢٠٢٣)

١-٢- دراسات سابقة:

١-٢-١- دراسة (حمدان، خولة حسين و الحساني، وعد هادي، ٢٠١٧)، بعنوان " دور معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على النشاط الزراعي والتنمية المستدامة ومعايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في عملية الرقابة والتدقيق على النشاط الزراعي بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى وجود معايير محاسبية وتدقيقية ومعايير معنية بالإستدامة البيئية والإجتماعية لايتم توظيفها عند الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة.

١-٢-٢- دراسة (عودة، كريم حاتم و سلمان، عامر محمد، ٢٠٢٤)، بعنوان " تدقيق مشاريع البنية التحتية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى التركيز على ربط مشاريع البنية التحتية مع اهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمشاريع البنية التحتية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع آلية معينة لمتابعة تحقيق هدف التنمية المستدامة الذي يتعلق بمشاريع البنية التحتية من خلال إجراءات تدقيق تأخذ بعين الإعتبار مؤشرات ذلك الهدف.

١-٢-٣- دراسة (الحيدري، وفاء حسين و إبراهيم، محمد عبد الله، ٢٠٢٢) بعنوان " أثر معايير التدقيق الحكومية المقبولة عموماً على عملية التدقيق وإنعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الحكومية العراقية"، هدفت الدراسة الى بيان دور التدقيق الحكومي وفق معايير التدقيق الحكومية المقبولة عموماً في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات القطاع العام في العراق، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر تكاملي بين معايير التدقيق الحكومية المقبولة عموماً وعملية التدقيق الحكومي على جودة المعلومات المحاسبية للقطاع الحوكمي العراقي.

١-٢-٤- دراسة (محمد، اريج خالد و ثجيل، علي المعموري ٢٠٢٣) بعنوان " تدقيق عقود الإستثمار وإنعكاسه على التنمية المستدامة / بحث تطبيقي في أحدى شركات المقاولات العامة"، هدفت الدراسة الى بيان الإطار العام لعقود الإستثمار وفق قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة / ٢٠٠٦ وبيان الإطار العام للتنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة الى ضرورة تضمين البرنامج التدقيقي لعقود الإستثمار فقرات وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

١-٣- مميزات البحث الحالي

يتميز البحث الحالي من دوره في توفير إجراءات تدقيق تأخذ بنظر الإعتبار متطلبات دليل الأنتوساي (ISSAI 5270) وإصدارات منظمة الأنتوساي ذات الصلة يستمد يستمد من تلك الإجراءات عدد من الأسئلة التي تكون بمثابة مؤشرات لقياس مدى مساهمة المدقق الخارجي في تحقيق التنمية المستدامة.

٢- الجانب النظري لدور التدقيق في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المؤسسات المالية العامة

٢-١- التدقيق الخارجي في المؤسسات المالية العامة

٢-١-١- مفهوم التدقيق الخارجي:- في مجال الأعمال تتطلب عملية إتخاذ أي قرار وجود معلومات ملائمة يمكن الإستناد إليها لإتخاذه، وبسبب توسع الأعمال وظهور منشآت كبيرة الحجم ومعقدة في عملياتها، فأن حدوث أخطاء أمر وارد جداً، وكذلك انفصال ملكية الشركة عن الإدارة وحاجة المُلاك لضمانات بصحة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، ومن منطلق حاجة الملاك و الإدارة الماسة للمعلومات الدقيقة التي تصف حقيقة نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وكل المعلومات الضرورية والمهمة لإتخاذ

القرارات ولوضع خطط مستقبلية ورسم سياسات المؤسسة إستناداً على تلك المعلومات ظهرت الحاجة الى التدقيق، ثم بعد ذلك توسع نطاق التدقيق ليشمل القطاع الخاص والعام وتتعدد انواع عمليات التدقيق ليشمل على سبيل المثال فحص أنظمة الرقابة الداخلية و تقييم الأداء، وخلال الفترة التي تلت حادثة شركة إنرون الأمريكية وظهور لجنة ساربنس- أوكسلي برزت عدد من المفاهيم الحديثة ذات الصلة بالتدقيق مثل ذلك التأكيد وحوكمة الشركات وكذلك ظهور لجنة التدقيق (لطفي، ٢٠٠٧: ١٦٤)، تتضمن عملية الرقابة في القطاع العام من ثلاث اضلاع على الأقل هم المدقق والمسؤول والمستخدم المستهدف حيث أن رئيس جهاز الرقابة الأعلى والمخولين بمهمة الرقابة يؤدون دور المدقق في رقابة القطاع العام. (ISSAI-100,2019: 10)، وينبغي على المدقق إرساء تواصل فعال طول عمليات الرقابة وابقاء الهيئة الخاضعة للرقابة على إطلاع بجميع المسائل المتعلقة بالرقابة لأهميته في تطوير علاقة عمل بناءة وتتضمن الحصول على المعلومات وتوزيد الادارة والمسؤلين عن الحوكمة بالملاحظات والنتائج في الوقت المناسب طول عملية الرقابة، وعرف التدقيق الخارجي بأنه "العملية التي تمارس من خلال أجهزة تتمتع بالإستقلال القانوني والإداري والمالي لغرض التأكد من إنفاق الاموال المخصصة للأغراض المحددة لها بكفاءة وفاعلية وإقتصادية وبموجب القانون والأنظمة والتعليمات من غير هدر أو تبذير أو سوء استخدام وكشف الإنحرافات اثناء التنفيذ وإتخاذ مايلزم لتصحيحها". (عبد، أزهر محمد، ٢٠١٩: ١٣).

٢-١-٢- أهداف التدقيق في سياق أبعاد التنمية المستدامة

أ- **أهداف التدقيق في سياق البعد الإقتصادي:** التنمية المستدامة هي إدارة محلية إقليمية عالمية تهدف الى حماية الموارد الطبيعية من سوء الإستخدام من خلال تطبيق نظم وبرامج بيئية سليمة للحصول على الموارد اللازمة للعيش بحياة صحية نشطة وفق منظور إقتصادي إجتماعي يلبي إحتياجات الجيل الحاضر والمستقلي (الحساني و حمدان، ٢٠١٧: ٧٠)، ومن أجل تحقيق هدف التنمية المتعلق بالبعد الإقتصادي لتطوير وتنمية الإقتصاديات، حرصت الدول في سبيل تحقيق ذلك بالمباشرة بتنفيذ خطط وسياسات من شأنها خلق الثروة من مختلف المصادر المتاحة دون الإهتمام بالأضرار التي سوف تلحق بالجانب البيئي والإجتماعي التي تولدت نتيجة ذلك مع عدم أخذ الحيطة من نضوب تلك الموارد أو إستنزافها وبالتالي التأثير على حقوق الأجيال القادمة، إن التدقيق يهدف الى إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة وصدق المعلومات المقدمة من قبل الإدارة، وفي الآونة الأخيرة ومن خلال زيادة الإهتمام بأهداف التنمية المستدامة وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية اصبح التدقيق ذو أهداف حديثة بالإضافة لأهدافه حيث أصبح يهدف الى المساهمة في تحقيق أهداف ذات علاقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث تشمل الأهداف تدقيق الخطط وتقيمها ومتابعتها ومعرفة ماهو محقق منها واسباب عدم تحقيق القسم الأخر منها وتحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع (نور الدين، ٢٠١٥: ١٢)، ويهدف التدقيق في إعطاء رأي فني محايد يستند الى ادلة موضوعية حول تطابق القوائم والكشوفات المالية وإمكانية الإعتماد عليها وبالتالي تعزيز ثقة المالكين والمستثمرين والدائنين والبنوك من مستخدمي تلك الكشوفات المقدمة اليهم وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة (عويد و العبيدي، ٢٠٢١: ٧٦)، يهدف التدقيق لفحص مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عقلاني لضمان عدم تجاوز هذا الإستغلال للموارد معدلات تجددها بمعنى أخر من غير المساس بإحتياجات الأجيال المستقبلية سيساعد في حمايتها من الهدر والضياع (نبيلة ونسرين، ٢٠٢١: ٥١).

ب- **أهداف التدقيق في سياق البعد الإجتماعي:** يهدف التدقيق في كشف نواحي القصور من خلال فحص كفاءة الإدارة من ناحية التنظيم داخل الأقسام وكيفية إدارة الأفراد وتوكيلهم للمهام وبالتالي المساهمة في تحسين الكفاءات البشرية داخل المؤسسة (سلامة، محمود وأخرون، ٢٠١١: ٢٣٢)، ويهدف ايضاً لزيادة فاعلية وكفاءة برامج التنمية من خلال خلق وعي لدى المستفيدين ومقدمي الخدمة الإجتماعية (Pujara,2013: 4)، ويتيح التدقيق للمؤسسات خلق وإستكشاف قيمها الخاصة ويوفر صورة واضحة عن الشركة لمساعدتها لاحقاً لتخطيط وتنفيذ مسؤوليتها الإجتماعية (Guha&others,2011: 5)، وهو التدقيق الذي يهدف لفحص الأداء الإجتماعي للمنظمات وتقيمه والذي بالإمكان تميزه عن الانشطة الإقتصادية للمؤسسة للتحقق من حُسن اداء المنظمة لمسؤولياتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها مع مراعاة مجموعة من المعايير لضمان سلامة الأداء من قبل المقائمين على عملية التنفيذ (ابو هيبة، ٢٠١٢:٢٥)، وهو التدقيق الذي يبحث في إفصاحات المؤسسات عن مدى

اسهامتها لتحسين حياة العاملين وظروف العمل فيها والبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام (هيري، اسيا، ٢٠١: ٩٣)، وهو مجموعة الوسائل المنهجية المتبعة والتي يقوم بها شخص يتمتع بالإستقلال لتشخيص الأوضاع الإجتماعية للمؤسسات لتحديد نقاط القوة والضعف بهدف تطوير فاعلية المؤسسات وقابليتها على التأقلم من التغييرات التي تطرأ وغعطاء توصيات موضوعية مستمدة من معطيات حقيقية (شراد و صحراوي، ٢٠٢٠: ٣٥)، ويهدف التدقيق الإجتماعي الى مايأتي: (حمدان و عبيد، ٢٠١١: ٩٥)

١- التأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة في قائمة الاداء الإجتماعي صحيحة وإبداء الرأي بمستوى الأداء الاجتماعي فيها.
٢- التأكد من ملائمة الإفصاحات الواردة في القوائم والتقارير الإجتماعية وفحص الأداء الإجتماعي.
٣- مدى إلتزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة والتشريعات والمعايير ذات العلاقة بالنشاط الإجتماعي.
٤- بإمكان المؤسسات تحسين ادائها الإجتماعي من خلال اتباع منهجية تشاركية واضحة وقابلة للقياس.

ج- **أهداف التدقيق في سياق البعد البيئي:** البعد البيئي يهدف الى المحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية (عودة، كريم حاتم و سلمان، عامر محمد، ٢٠٢٤: ١٢٢)، ويهدف التدقيق الى التحقق من الإمتثال للقوانين واللوائح الوطنية أو المحلية وتقليل تعرض الإنسان من المخاطر الناتجة عن مشاكل بيئية وزيادة مستوى الوعي البيئي (Arora, others, 2017: 26)، وتسهيل سيطرة الإدارة على الممارسات البيئية وضمان التقيد بالسياسات والمتطلبات التنظيمية من قبل المؤسسة وتحقيق الميزة التنافسية (العباسي، ٢٠٢١: ٣٨)، إن التدقيق البيئي له دور مهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الإلتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة البيئية والتصدي للمخاطر البيئية وتعزيز الحوكمة البيئية مما يؤدي لتعزيز الاداء البيئي بشكل مستدام (عمر و لبنى، ٢٠١٧: ١٠٧)، وعرفته لجنة الإتحاد الأوربي (CEC) عملية فحص تهدف الى التأكد من الإلتزام بالنظم البيئية والتأكد من أن المعلومات والبيانات الواردة بالقوائم المتعلقة بالأنشطة البيئية بالإمكان الإستناد إليها وأن كافة التفاصيل المطلوبة تم توفيرها المتعلقة بالقضايا المهمة المتعلقة بالبيئة (لطفي، ٢٠٠٥: ١٣٤)، وعرفته وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) هو عملية موضوعية ومنظمة وموثقة بشكل دوري للعمليات والقدرات والممارسات المتعلقة بتحقيق متطلبات البيئة بهدف التحقق من الإلتزام بالمتطلبات البيئية والعمل على تقييم فعالية عناصر الأنظمة الإدارية البيئية وتقييم المخاطر المرتبطة بالمواد الخام والتأكيد على الجودة (علي وشحاتة، ٢٠١٣: ٤٣٢)، وهو تقييم موضوعي يهدف لتحديد ماذا كانت المنشأة تنصاع للقوانين والتشريعات والأنظمة البيئية وتحدد المخاطر التي تواجهها والتأكد من أن البرامج المتعلقة بالإدارة البيئية تم تنفيذها بشكل فعال وكفوء وفقاً لسياسات وأهداف المؤسسة البيئية (لطفي، ٢٠٠٧: ٥٣١).

ومن وجهة نظر الباحثان اضافة لأبعاد التنمية المستدامة المستهدفة يضيف الباحث ضرورة التركيز على على الشفافية والمسائلة بإعتبارها عنصرين أو هدفين مهمين في تحقيق تلك الأهداف وكذلك لإرتباطها بعنوان البحث وهدفه " الكشف عن الفساد" وهو أحد غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة تخضع للمساءلة وعلى جميع المستويات بالتالي تجعل من تحقيق أهداف أو احد أهداف التنمية المستدامة قابلة للتحقق.

٢-٢- الإطار المفاهيمي التنمية المستدامة

٢-٢-١- مفهوم وتعريف التنمية المستدامة:- بداية ظهور إصطلاح الإستدامة قديماً الى الكلمة اللاتينية "Sustenere " بمعنى الإحتفاظ بالشيء او المحافظة عليه وصيانته (Dixon and Fallon, 33;1989)، حيث إدى الإفراط في إستخدام مصطلع الإستدامة او المستدام في الحقول العلمية المختلفة الى ضياع شكل محدد لها مما دعى الباحثين والكتاب الى البحث في تحديد المفهوم للوصول للمعنى الأدق للتنمية المستدامة (Viederman, 78; 1994), إن التنمية المستدامة هي من أهم المفاهيم العالمية في القرن الحالي يطلق على العملية التي يؤسس بها نظام اقتصادي وسياسي متماسك وقد برز بعد الحرب العالمية الثانية بداية من علم الإقتصاد للدلالة على عملية إحداث عدد من التغيرات الجوهرية في مجتمع ما بهدف توفير المقدرة لديه على التطور ذاتيا وبشكل مستمر(عارف، ٢٠١٩: ٣)، وتعرف ايضاً بعدم الحاق الضرر بالقدرة الانتاجية للأجيال القادمة والحفاظ على الوضع الحالي الذي ورثته الاجيال (Solow.R, 1991; 43)، إن نظرية الإقتصادي الإنكليزي مالتوس والشهيرة بإسم "المالتوسية" صاغها

عام ١٧٩٨ في كتابه " مقالة حول مبدأ السكان" حيث أشآر فيها الى إن التكاثر السكاني اسرع من وتيرة الزيادة في المحاصيل الزراعية والغذاء المتوفر للإستهلاك وهذا يؤدي لإختلال في التوازن بين عدد السكان والطعام اللازم لإطعامهم الأمر الذي ينذر بمشكلات إقتصادية وإجتماعية خطيرة كالبطالة والفقر والعوز وبروز ظواهر مجتمعية سيئة كإحتراف السرقة والنصب ويرجح سبب ظهور هذه المشكلة بأن الزيادة في أعداد السكان هي متوالية هندسية بينما على الجانب الآخر فأن الزيادة في الغذاء تكون من خلال متوالية عددية (www.aljazeera.net/8)، إن مصطلح الإستدامة يعود الى زمن بعيد على سبيل المثال لا الحصر فأن مسؤولي الصيد سابقاً استخدموا مصطلح او مفهوم " أقصى غلة مستدامة (Maximum Sustainable Yield) في إشارة الى اقصى حد ممكن لصيد السمك سنوياً مما يحقق استمرارية نفس مستوى الصيد سنوياً وصولا لإستقرار الغلة (Stenseth, 45; 1992)،إن الإنسان مهووس بالتنمية منذ الأزل لأنها جسر للوصول الى تطلعاته من زيادة أو تنمية الثروة ورغبة منه لعبور الفقر والضعف الى القوة والإستكثار وهو أمر لاضير فيه اذا حدث في حدود الاخلاق والعقل والإتزان وليس على حساب أبعاد أخرى من خلال معادلة تنحاز الى البعد الإقتصادي بشكل واضح وتكريس لغائية البعد الإقتصادي للتنمية وكأنه هدف بحد ذاته في حين إنها خلل قائم في بنية التنمية وفكرها (البريدي، ٢٠١٥: ١٧)، إن إصطلاح الإستدامة له جذور قديمة في أدبيات علم الإقتصاد حيث إنتشر بالتزامن مع تطور الأنشطة في المجال الإقتصادي والإجتماعي واستمدت فكرة التنمية المستدامة من عمق الفكر الإقتصادي تحديداً مايتعلق بندرة الموارد وحاجات البشر ومراعاة الأجيال القادمة (عبد الغني، ٢٠٢٠: ٤٠٤)، وتكونت قناعات عند بعض الإقتصاديين بأن التنمية لم يعد ينظر إليها بأنها فقط عبارة عن زيادة قيمة السلع والخدمات وإن النتائج المحلي الإجمالي بالنسبة لدخل الفرد والبطالة لايمثل بالشكل الصحيح الوجه الشمولي للتنمية (الماحي،٢٠١٣: ٢)، ولقد تم تعريف التنمية المستدامة بأنها " عملية تطوير مختلف المجالات في المجتمعات في وقتنا الحالي دون سوء استخدام او تبذير في الموارد وبما يحفظ حقوق الأجيال القادمة". (سيد، ٢٠٢٠: ١٢٨). ومما تقدم فأن التنمية المستدامة ومن وجهة نظر الباحثان هي الخطة الإستراتيجية التي تهدف الى تحقيق التفاعل الإيجابي بين ابعاد التنمية الرئيسية الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للوصول الى درجة عالية من الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة خاصة تلك القابلة للنضوب بما يضمن حقوق الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على توفير حاجياتهم الأساسية في بيئة صحية ومجتمع سليم.

٢-٢-٢- أهداف التنمية المستدامة:-في ٢٥ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٥ وفي إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت كافة الدول بموجب القرار ١/٧٠ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تحت مسمى (تحويل عالمنا) الذي حدد مدة ١٥ عام لتحقيق اهداف التنمية المستدامة SDGs وهي دعوة للعالم من أجل العمل للقضاء على الفقر وحماية الأرض وتحسين التعايش في كل مكان وهي خطة لغرض تحقيق مستقبل أفضل وأكثر إستدامة لجميع الناس والتصدي للتحديات العالمية ذات الصلة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والإزدهار والسلام والعدالة فضلاً عن ترابط الأهداف للتأكد من عدم تخلف أحداً عن الركب وقد حددت الخطة ١٧ هدفاً تشتمل على ١٦٩ غاية وكما يأتي: (https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/)،

الهدف الأول:-القضاء على الفقرفي كل مكان وبجميع صوره وأشكاله، الذي لايزال يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

الهدف الثاني:-القضاء التام على الجوع من أجل خلق عالم خال من الجوع وإنعدام الأمن الغذائي بحلول .

الهدف الثالث:-ضمان أن يتمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية لجميع الأعمار.

الهدف الرابع:-ضمان توفر فرص متكافئة للجميع من أجل الحصول على تعليم جيد وزيادة فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف الخامس:-المساواة بين الجنسين والقضاء على أشكال التميز كافة ضد النساء والفتيات.

الهدف السادس:- المياه النظيفة والنظافة الصحية وتاثير ندرة المياه على السكان في جميع انحاء العالم.

الهدف السابع:-ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

الهدف الثامن:- تعزيز النمو الإقتصادي المستمر والمستدام والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف التاسع:- الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية والإستثمار في الصناعة والبنية التحتية والإبتكار.

الهدف العاشر:- الحد من اوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف الحادي عشر:- مدن ومجتمعات محلية ومستدامة وشاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.

الهدف الثاني عشر:- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان وخفض البصمة الأيكولوجيا وتغيير طرق انتاج وإستهلاك السلع.

الهدف الثالث عشر:- العمل المناخي وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاثار الخطير للتغير في المناخ.

الهدف الرابع عشر:- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الخامس عشر:- حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وفقدان التنوع البيولوجي.

الهدف السادس عشر:- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات قوية وفاعلة تخضع للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف السابع عشر:-تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من اجل التنمية المستدامة.

إن هذه الأهداف السبعة عشر تضم في طياتها ١٦٩ غاية فهي أهداف شاملة مترابطة فيما بينها وتغطي هذا الاهداف والغايات جميع جوانب وابعاد التنمية المستدامة (الإقتصادية والاجتماعية والبيئية) وجميع المشكلات المرتبطة بتلك الأبعاد على سبيل المثال (الفقر والجوع والصحة والمناخ والطاقة والمساواة والعدل والمؤسسات القوية وسيادة القانون الخ..) إذ التزمت الدول وأخذت على عاتقها العمل لتحقيق تلك الأهداف بالرغم من إنها غير ملزمة ولكن التزمت الدول بها شعوراً بأهمية الحفاظ على مواردنا والكوكب الذي نعيش فيه واهمية الترابط الإجتماعي والمساواة وحفاظا على حقوق الأجيال القادمة وإنها تؤكد على نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة التي عقدن في السابق التي كانت الاساس للتنمية المستدامة وساهمت في بلورة وتطوير خطة التنمية المستدامة بشكلها الحالي.

٢-٢-٣- مبادئ التنمية المستدامة:- على الرغم من إن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً إلا الحكومات تأخذ زمام المبادرة وتضع أطر وطنية لتحقيقها لذا فأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية في متابعة التقدم المحرز وإستعراضه مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول اليها في الوقت المناسب يسهل عملية التحليل الوطني وصولاً الى المستوى الإقليمي فالمستوى الدولي (Abu al-Nasr 2017;89)، حيث تعرف المبادئ في سياق التنمية المستدامة بإنها مجموعة من القواعد ومستويات السلوك والاداء المهني التي يجب الإلتزام بها ومراعاتها وتطبيقها بواسطة فريق العمل عند الممارسة أو التطبيق لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة، وإن مبادئ التنمية المستدامة ننضمن ميأتي:(الطالب، ٢٠٢٤: ١)،

- مبدأ المشاركة مع المجتمع لإشعار كل من المستفيدين والقائمين على التنمية بأن كل منها يكمل دور الأخر.
- مبدأ المسؤولية المشتركة بين القائمين على التنمية وأفراد المجتمع عن نجاح أو فشل جهود التنمية.
- مبدأ ضرورة التنمية للموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للحفاظ على خطوات التنمية داخل المجتمع حتى بعد إنتهاء فترة المشروعات التنموية ذات الأهداف المحددة وبوقت معين.
- مبدأ اللامركزية بحيث تكون عملية إتخاذ القرارات بالإشتراك مع أفراد المجتمع.
- مبدأ الإحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين على عملية التنمية وأفراد المجتمع.
- مبدأ أهمية التأثير الإيجابي طويل المدى على المجتمع وأفراده وليس التأثير المؤقت.
- خدمة الفقراء والمجموعات المهمشة هما أساس التنمية المستدامة.
- المشاركة الكاملة للمرأة ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- المشاركة من قبل الدول المتقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية نظراً للآثار السلبية التي سببتها تلك الدول على البيئة العالمية وندرة الموارد والتكنولوجية لدى الدول النامية.

يُعد إعلان ريو لسنة/١٩٩٢ الذي عقد في ريو دي جانييرو البرازيلية بمثابة المرجع الأساسي الذي حدد (٢٧) مبدأ للتنمية المستدامة ويمكن إستنباطها من الإعلان أعلاه في المحاور الأتية :(إعلان ريو، ١٩٩٢: ٢-٦):

أ- **حقوق وواجبات الإنسان:**

- يمثل الإنسان محور الإهتمام المتعلق بالتنمية المستدامة وحقه في حياة صحية ومنتجة ذات وئام مع الطبيعة.
- الحد من الفقر والحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية إحتياجات غالبية شعوب العالم بشكل أفضل.
- الوفاء بحقوق الأجيال القادمة، ومعالجة القضايا بمشاركة المواطنين والمشاركة في عملية صنع القرار.
- للمرأة دور حيوي وان مشاركتها اساسية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ان الشباب وقدراتهم يجب تحشيدها من اجل اقامة مشاركة عالمية لتحقيق تنمية مستدامة وضمان مستقبل افضل للجميع.
- التركيز على السكان المحليين في التنمية لمعرفتهم ومالديهم من خبرات كبيرة في حدود مجتمعاتهم.

ب- **حقوق وواجبات الدول:**

- يمنح الإهتمام للبلدان الأقل نمواً وإحتياجاتها الخاصة مع مراعاة مصالح وإحتياجات جميع الدول.
- للدول حقها السيادي في استغلال مواردها مع ضمان عدم تسبب انشطتها اضراراً لدول أخرى.
- التعاون في عدم نقل مواد او انشطة مضرة بالانسان والبيئة.
- تتعاون الدول فيما بينها في حفظ وحماية صحة وسلامة النظام الأيكولوجي للأرض.
- الحد من أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدام.
- وتعزيز التفاهم العلمي من خلال تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية.
- ودور الدول والتعاون فيما بينها لتشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي الى التنمية المستدامة في جميع الدول.

ج- **البيئــة:**

- لتحقيق تنمية مستدامة ينبغي أن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ عن التنمية ولا ينظر اليها بمعزل عنها.
- توعية الجمهور في أهمية التنمية المستدامة وتشجيعه على المساهمة في حل القضايا البيئية من خلال اتاحة المعلومات على نطاق واسع.

د- **القوانين الوطنية والدولية:**

- ان الحرب بطبيعتها مدمرة للتنمية المستدامة لذلك فإن احترام القانون الدولي يعتبر ضرورة للتنمية المستدامة،
- ان السلم والتنمية المستدامة امورا مترابطة ولا تتجزأ.
- على الدول حل نزاعاتها بالسبل السلمية وفقا لمواثيق الامم المتحدة، وتطوير القانون الدولي وقدرة تلك الدول عن دفع تعويضات الاضرار ان حدثت.
- سن التشريعات والقوانين ذات العلاقة.

استنادا لما تقدم، يمكن توضيح مبادئ التنمية المستدامة بالشكل الآتي:

شكل رقم (١) مبادئ التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الباحثان.

٣-مؤشرات قياس تنفيذ هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة وغاياته

تمهيد: –سيتم في هذا المبحث تناول نبذة عن عينة البحث والمتمثلة بالمصرف الصناعي بإعتباره أحد مؤسسات القطاع العام المالية، وكذلك تناول فهم المدقق لطبيعة ونشاط الوحدة الخاضعة للتدقيق لصياغة مجموعة من الإجراءات التدقيقية مقسمة على مستوى مكونات الرقابة الداخلية لقياس مدى تحقق هدف التنمية المستدامة رقم (١٦) في بناء مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمسائلة.

٣-١- نبذة عن المصارف المتخصصة

تقوم الحكومات عادةً باللجوء لتحفيز وتنشيط قطاعات رئيسية بعينها التي تعاني من إنخفاض كبير في مؤشراتها الإقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية إستناداً لأهمية ذلك القطاع إذ تلعب المصارف التنموية دوراً رئيسياً للبحث في إختلاف السلوكيات ووسائل المدخرات العامة للمواطنين أو مايعبر عنه بآلية إقراض السوق ذلك لأن الحكومات لا يمكنها التعامل بشكل مباشر مع أفراد أو مؤسسات لصعوبة مواكبة وتلبية الطلب المتزايد على الإئتمان إلا إنها تقوم بتشخيص الخلل في قطاع معين من القطاعات الإقتصادية وتعمل على توجيه تلك المدخرات الى ذلك المكان ولهذا السبب تم إنشاء مايعرف بالمصارف المتخصصة لتوفير وتقديم تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للمشاريع المتخصصة في الإنتاج الزراعي والصناعي والعقاري لدفع عجلة التنمية ، إن الدافع والرغبة في زيادة وتيرة التنمية في قطاع معين على سبيل المثال (صناعي، زراعي، عقاري) يشترط توفر مؤسسات مالية متخصصة لأغراض تمويل المشاريع في تلك القطاعات وايضاً تسهيل عملية منح الإئتمان للمشاريع القائمة أو الناشئة حديثاً وفي الغالب تخصص هذه المؤسسات جزء محدد من خلال موزانة الدولة العامة إما على شكل دفعة واحدة أو من خلال دفعات كما أن هناك دوافع أدت لظهور المؤسسات المالية أو المصارف المتخصصة منها قدرة تلك المؤسسات المحدودة في توفير وتلبية الطلب المتزايد للتمويل خصوصاً الحرفيين واصحاب المهن الصغيرة والمزارعين ويعود ذلك للمبالغة في الضمانات التي تطلبها تلك المؤسسات لغرض الإقراض نظير الحفاظ على الأموال التي لدى تلك المؤسسات وتعرف المصارف التخصصية بأنها تلك المؤسسات المالية التي تعتمد في مواردها ليس فقط على مايودعه الأفراد لدى تلك المؤسسات كما في المؤسسات التجارية ولكن تعتمد أيضاً على رأس مال المؤسسة نفسها وماتقوم بإصداره من سندات ومنح تسهيلات لمختلف القطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال تنويع الإقراض سواء متوسط أو طويل الأجل (الساعدي، ٢٠١٧: ٢٧٧-٢٧٨)، وتعرف المصارف المتخصصة أيضاً بأنها مؤسسات مالية متخصصة في منح الإئتمان لقطاعات إقتصادية محددة لغرض تعزيز تلك القطاعات من الناحية الإقتصادية (حسين،٢٠١٥: ٢٢). أما عن أهداف المؤسسات المالية المتخصصة، فإنها تنبع بصورة عامة من خصوصية كل مؤسسة في سياق تخصصها حيث إن قانون تلك المؤسسات أو المصارف المتخصصة يعمل لغرض تنظيم عملها ولكي يحميها من المنافسة التي واجهها من المصارف التجارية نظير المستوى العالي للمخاطر التي تتعرض لها تلك المؤسسات في طريق تحقيق أهدافها لأنها تتبنى منح القروض طويلة الأجل التي تتأثر بالظروف والتقلبات المستقبلية وطابعه الإحتكاري لأنه بالعادة يكون منفرداً في سوق الإقراض لهذه القطاعات الإقتصادية، بالإضافة لما ورد في أعلاه من أهداف، يوجد تشابه في كثير من الأهداف في المصارف المتخصصة نابعة من هدفها المشترك في تطوير وتنمية الإقتصاد الوطني التي تسعى المصارف أو المؤسسات المالية المتخصصة في تحقيقها ويمكن إيضاحها كما في الشكل الاتي:

الشكل رقم (٢) اهداف المصارف التخصصية

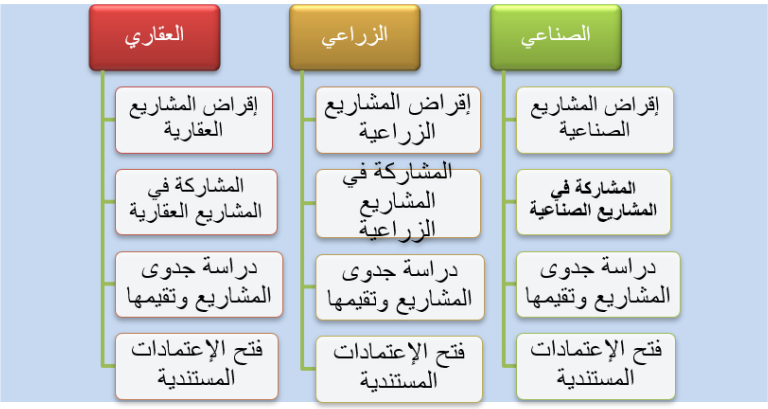

المصدر: من إعداد الباحثان.

٣-٢- أهداف المصرف الصناعي: -يسعى المصرف لإكمال مشاريعه المتعلقة بتقديم الخدمات لعملائه من خلال أجهزة الصراف الآلي، وتطوير الخدمات الالكترونية المتعددة التي تتم عبر الانترنت المصرفي، وتطبيقات الهواتف الذكية، والتواجد والتفاعل مع كافة المستجدات في الساحة المصرفية، يمارس المصرف نشاطاته لتحقيق أهدافه وفقاً لأحكام قانونه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ المعدل والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة كما يلي:-

- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشاريع الصناعية على ان تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى ان لا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته (٥ – ٧) سنوات.
- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التثبت من جدواها الفنية والاقتصادية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة طبقا لقانون الشركات.
- المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية.
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية التي يمكن ان تنهض بالتنمية الاقتصادية في العراق مع تقديم الاقتراحات بشأنها الى القطاعات المعنية.
- تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه.
- يقوم بكافة فعاليات الصيرفة التجارية التي تمارسها المصارف التجارية استنادا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩) لسنة/١٩٩٦ أضافة الى قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة/١٩٩٧.
- إجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع سائر القطاعات الاقتصادية والمالية العراقية والاجنبية في البلاد وقبول الوكالات وعقد مختلف العقود وممارسة جميع المعاملات سواء بمفرده او لحسابه او بالاشتراك مع الغير وله ان يجري كافة التصرفات التي يراها لازمة لتنفيذ اغراضه وبالشروط التي يرتئيها .
- استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة او المشاركة معها في تنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف داخل البلد او خارجه بعد استحصال الموافقات اللازمة لذلك.
- إجراء المعاملات القانونية وإبرام العقود التي يراها مناسبة لأعماله
- القيام بأي عمل آخر يتفق مع نشاطه او يسهل تحقيق تلك الأغراض وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.

٣-٣- فهم طبيعة ونشاط الجهة الخاضعة للتدقيق في مرحلة التخطيط:

إن أي عملية تدقيقية تبدأ من أول مراحل عملية التدقيق وهي مرحلة التخطيط لعملية التدقيق والتي يجب أن تتضمن وتأخذ بنظر الإعتبار المواضيع قيد البحث بشكل مركز أثناء مراحل التخطيط لعملية التدقيق المختلفة وإعطاء أهمية لهذا الموضوع خلال هذه المرحلة لأغراض تحديد المجالات والعمليات التي من وجهة نظر المدقق قد تساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم (١٦)

وكذلك للتأكد من أن العملية التدقيقية تسير بشكل صحيح ، إذ يمكن التخطيط المدققين من الإيفاء بجميع مسؤولياتهم بكلفة مقبولة وجودة عالية، بالإضافة لذلك فأن عملية التدقيق تتألف من عدد من الخطوات المنتظمة تستند لخطة واضحة وليس بناءً على قرارات إرتجالية إذ تتألف هذه العمليات من جمع ادلة كافية لعملية التدقيق تمكن المدققين من الوصول لرأي سديد وفق الأحكام المهنية ، إذ إن أي عملية تدقيقة لاتعني قيام المدقق بدخول أماكن عمل العميل وفحص عدد من المستندات وبعدها يسلم تقريره التدقيقي وإنما ينبغي على المدققين التخطيط المناسب والكافي وينفذ عدد من الخطوات المنتظمة بشكل منطقي ليصل لنتائج ويقوم بإعداد التقرير المناسب بخصوصها ويشتمل التخطيط على أنشطة التخطيط الأولي لعملية التدقيق متمثلة بقبول العميل والتأكد من الإمتثال للإستقلالية وبناء فريق تدقيقي والقيام بالإجراءات التي يحدد من خلالها طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب عليه القيام بها لأغراض فاعلية عملية التدقيق، إذ على المدقق التخطيط لعملية الرقابة بشكل يضمن أعمال رقابية ذات جودة و تنجز بإقتصاد وكفاءة وفاعلية في الوقت المناسب استناداً لمبادئ الإدارة الرشيدة، وتتبع أهمية التخطيط لعملية التدقيق من كونه يمثل أساسا عملية التدقيق ويعود بالنفع على المدققين من جوانب عدة وردت في معيار التدقيق الدولي رقم (٣٠٠) منها مايأتي:-

أ- يساعد المدقق بتحديد وتركيز الإهتمام على مجالات التدقيق الهامة.

ب- يساعد المدقق بتشخيص المشاكل المحتملة ووضع إستجابات مناسبة لها في الوقت المناسب.

ج-يساعد المدقق بتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية من خلال تنظيم وإدارة إرتباط التدقيق بشكل مناسب.

د- يساعد المدقق عند إختيار فريق التدقيق بالخبرات والمؤهلات التي تتناسب وتعقيد عملية التدقيق.

هـ-يساعد المدقق بتسهيل عملية التوجيه والإشراف على أعضاء فريق التدقيق ومراجعة المهام التي قاموا بتنفيذها.

و- يساعد في تنسيق العمل عند الحاجة مع مدققي المكونات والمختصين.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث سيتم القيام بعملية التخطيط لعملية التدقيق بشكل يركز على عملية تخطيطية تأخذ بالحسبان الجوانب المهمة والتي من وجهة نظر الباحث لها ارتباط فعلي ومؤثر في المساهمة بتحقيق هدف التنمية المستدامة المذكور آنفاً وكما يأتي: -

٣-٣-١- قبول العميل أو الإستمرار مع عميل حالي:- إن قبول العميل في التدقيق وفق البيئة العراقية مرهون بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات المرعية للمهنة، إذ أشارت المادة (١٠٢/سادساً) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدّل) (إن من مهام الهيئة العامة تعيين مراقب الحسابات وتحديد أجوره)، وورد ضمن تعليمات مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات تصنيفات لمراقبي الحسابات وأنواع الشركات التي بإمكان مراقبي الحسابات من القيام بمهام تدقيقها، أما في الجهة عينة البحث وهي أحدى مؤسسات القطاع العام المالية، فإنها تخضع لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية الإتحادي وفقاً لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) المشار إليه أعلاه، وكذلك المادة (٦-أولاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) والتي أشارت الى(يقوم الديوان بمهام رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات)، وكذلك إستناداً الى مجموعة من القوانين الأخرى المرعية، لذا فأن ديوان الرقابة المالية الإتحادي هو من يحدد آلية التدقيق وإجراءاته وينفذها في المؤسسة عينة البحث بإعتبارها أحدى مؤسسات القطاع العام.

٣-٣-٢- فهم طبيعة نشاط الجهة الخاضعة للتدقيق: - إن فهم ومعرفة المدقق لطبيعة عمل المؤسسة الخاضعة للتدقيق يمكن المدقق من تشخيص وتحديد الظروف والممارسات وطبيعة العمليات التي يعتقد بأن لها تأثير هام على عملية الفحص وكذلك تصميم برنامج التدقيق، من خلال عدد من الإجراءات العامة والمركزة فيما يخص موضوع البحث التي يرى الباحثان إنها ضرورية لفهم نشاط المؤسسة عينة البحث حيث تم تحديد عدد من الأمور التي من خلالها يمكن الوصول الى فهم لطبيعة عمل المؤسسة والتي لها صلة جوهرية بموضوع البحث على النحو الآتي:

أ–الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخاضعة للتدقيق:–إن الهيكل التنظيمي لعينة البحث يتكون من (١٤) قسم ويحتوي كل قسم على عدد من الشعب والوحدات، إن وجود هيكل تنظيمي مرن له قابلية التفاعل والتجاوب مع المتغيرات الداخلية والمحيطة بعمل المؤسسة و يغطي كافة أوجه النشاط في المؤسسة من أسباب تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة، وإن الأقسام والشعب المعنية بموضوع البحث والتي من وجهة نظر الباحث لها اهمية بالغة وتأثير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي الأقسام الآتية (قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، ، قسم إدارة المخاطر، القسم القانوني، قسم الموارد البشرية، شعبة دراسة الجدوى الإقتصادية، شعبة التفتيش، قسم الإئتمان، مكتب متابعة الجماهير) ويرتبط قسم (التدقيق الداخلي و القسم القانوني) مباشرة بالمدير العام.

ب– القسم القانوني:–يقع على عاتق القسم القانوني واجبات كبيرة نتيجة لدوره المحوري في عملية متابعة ما للمصرف من حقوق وماعليه من واجبات تجاه الغير وتمثيله أمام الجهات القضائية وكذلك دوره في تشكيل اللجان التحقيقية المتعلقة بأي ممارسات خاطئة من قبل موظفي المصرف والعمل على تحصيل مستحقات المصرف من الغير ودوره في تعزيز الإلتزام بالأنظمة والقوانين والتعلميات والتي عند قيام هذا القسم بمهامه على اكمل وجه سيلبي تنفيذ المساءلة والتي هي أحد مرتكزات هدف التنمية المستدامة رقم (١٦) المذور آنفاً.

- اللجان التحقيقية: –يعنى القسم القانوني بمهام تشكيل اللجان التحقيقية بخصوص الخروقات والمخالفات التي تحدث إذ يقوم بمهمة تجميع الأدلة المتعلقة بتلك المخالفات المرتكبة والتحقيق فيها للوصول الى نتائج وفرض العقوبة المناسبة ورفع النتائج التي تم التوصل اليها للإدارة التنفيذية للمصادقة على تلك العقوبات.
- متابعة المتلكئين أو الممتنعين عن السداد: –يمثل الإقراض جوهر نشاط المصارف لذلك فأن المحافظة على ديمومة عملية الإقراض وتحصيل الأموال من المقترضين مع الفوائد المترتبة عليها تعد أمراً مهماً لاستمرارية المؤسسة ونجاحها في تحقيق أهدافها، لذا فأن القسم القانوني يضطلع بمهمة متابعة المقترضين المتلكئين أو الممتنعين من خلال الطرق القانونية لتحصيل حقوق المصرف من الغير.

ج– قسم إدارة المخاطر:–إن خلق مؤسسات فعالة من خلال عدد من المتطلبات الضرورية والواجب توفرها حيث يعد قسم إدارة المخاطر أحد تلك الركائز في أي مؤسسة تطمح بأن تحقق الفعالية والكفاءة في تنفيذ أعمالها وعليه تحقيق أهدافها ويمثل قسم إدارة المخاطر احد خطوط الدفاع المتقدمة لحماية المؤسسة من المخاطر المستقبلية المحتملة أو معالجة المخاطر الناشئة من خلال التحوط المسبق لتلك المخاطر وتعزيز إمكانية وقدرة المؤسسة من وضع الإستجابة المناسبة لأي خطر في الوقت المناسب، حيث يقع على عاتقه تحليل وتقييم الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المؤسسة من خلال مؤشرات مقبولة ومحددة للتأكد من تحقق الأهداف الموضوعة وتوجيه الموارد بكفاءة، ومن جانب آخر فأن قسم إدارة المخاطر يحتوي على شعبتين مهمتين من وجهة نظر الباحث و دورهما في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة وغاياته وهما (شعبة دراسة الجدوى و لجنة التفتيش و لجنة التقييم) حيث تعنى شعبة دراسة الجدوى بمراجعة كل دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع للتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها والتحقق من مطابقتها لجميع الشروط المطلوبة فيها والتي يتم تقديمها للمصرف لأغراض الحصول على القروض الصناعية أو الخدمية وبناءاً عليه يتم قبولها أو رفضها استناداً على النتائج التي يتم التوصل ا ليها من خلال تلك الدارسة، وفيما يخص لجنة التفتيش الذي يعتبر دورها محوري في تأثير نشاط هذه الشعبة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال متابعة المشاريع التي تم إستلام القروض لأجلها ولأغراض انشائها أو توسعتها لإتخاذ الإجراءات الإستباقية الكفيلة بمنع تلك المخاطر من التأثير على أعمال وأنشطة المصرف.

د– قسم الإئتمان:–عندما تمنح مبالغ القروض خصوصاً الصناعية والخدمية في مشاريع لاتحقق الهدف من قيامها فأن تلك المبالغ تعتبر هدراً للمال في غير محله ومن ثم فشل تحقيق جوهر التنمية المستدامة وهو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة و خصوصاً الهدف (١٦) ولأهمية هذا القسم ودوره الجوهري في عمل اي مؤسسة مصرفية فأن فهم طبيعة نشاط قسم الإئتمان يعد أمراً ضرورياً خصوصاً فيما يتعلق بموضوع مكافحة الفساد خصوصاً مايتعلق بالحوكمة من خلال نشاط لجنة الإئتمان مع القسم لتحقيق أهداف المؤسسة وكذلك تحقيقاً للشفافية في الإفصاح عن نتائج الأعمال بمصداقية وبالتالي تحقيق المساءلة، إذ يضطلع

القسم ومن خلال لجان تشكل لأغراض مراجعة معاملات منح القروض ودراستها قبل التوصية للإدارة العليا بالموافقة عليها، إذ يقع على عاتقه ابتداءً استلام معاملات المتقدمين للإقتراض من خلال لجنة استلام الطلبات ويتم تحويلها بعد التأكد من استيفاء الشروط الواجب توفرها في كل معاملة ومن ثم يتم تحويلها الى اللجنة المعنية حسب نوع القرض ليتم مراجعتها وإعطاء التوصية للإدارة العليا للموافقة على المنح، وتعد هذه الدورة ولأهميتها من وجهة نظر الباحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً هاماً عند قيام المدقق في فهم طبيعة عمل المؤسسة للوصول الى الفهم الكافي ليتسنى له وضع وتصميم برنامج التدقيق المناسب الذي يأخذ في الحسبان جميع الإحتمالات والمجالات التي ممكن أن تشكل نقاط ضعف قد تؤدي الى حدوث إنحرافات في تادية الأعمال.

هـ- قسم الموارد البشرية:-إن حسن إدارة الموارد البشرية من خلال التوظيف الجيد والتدريب لتطوير المهارات وإختيار المستحقين للترقيات والمكافآت والتدوير الوظيفي، إذ يُعد قسم إدارة الموارد البشرية عنصراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف (١٦) ، لذا فأن فهم طريقة عمل هذا القسم يعد أمراً جوهرياً ، من خلال ضرورة توافر إجراءات ومعايير عادلة للمكافآت والترشيحات والترقية يعتبر من الأمور المهمة في تطبيق افضل ممارسات في حسن إدارة الموارد البشرية إذ إن الإختيار المناسب للموظفين الأكفاء في إدارة الشعب والأقسام يقلل من مخاطر عدم تحقيق المؤسسة لأهدافها ويتضمن ايضاً دفع الأجور العادلة والمجزية لكي يبتعدوا عن أي ممارسات تضر بالمؤسسة أو تقلل منها الى حد مقبول على اقل تقدير، إن التدوير الوظيفي وبالإضافة لكونه وسيلة تعليمية من خلال وضع الموظف في أكثر من مهمة مختلفة تؤد الى زيادة فهمه لأعمال المؤسسة وترفع من كفاءته التشغيلية فالتدوير الوظيفي له اثر إيجابي من خلال زيادة المعارف المكتسبة لدى الموظف، والجانب الأهم للتدوير الوظيفي هو قدرته على تخفيض مخاطر الإنحراف عن معايير العمل وتحجيمه من خلال تدريب عدد أكبر من الموظفين في أداء المهام ذات المستوى العالي من خلال التدوير الوظيفي.

ح- وحدة التوعية المصرفية ومتابعة الجماهير: -يقع على عاتقها توفير وسائل التواصل سواءً لموظفي المصرف او الزبائن او الجمهور لغرض تسهيل التواصل وإستلام الشكاوى بخصوص اعمال المصرف لجميع فروع ومكاتب المصرف من خلال البريد الإلكتروني او الخط الساخن، إذ تقوم هذا الوحدة بتوثيق تلك الشكاوى بإستمارة معتمدة لدى الوحدة وترفع الى السيد معاون المدير العام ومن ثم يتم التوجيه لوضع الحلول المناسبة لها ومتابعة اجراءات حلها من خلال الادوات التي يوفرها للتواصل مع الجمهور.

٣-٤- الإجراءات التدقيقية: -من خلال مجموعة من الإجراءات التدقيقية المستندة على فهم بيئة وطبيعة عمل الجهة الخاضعة للتدقيق تم تحديد مجموعة من الإجراءات المتعلقة من وجهة نظر الباحثان في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم (١٦) والتأكد من مدى تطبيقها من قبل الجهة عينة البحث و مقسمة على مستوى مكونات الرقابة الداخلية وكما يأتي: -

ت	إجراءات الفحص	درجة التطبيق			
		مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق	ملاحظات الباحث
	الدرجة	٤	٢	٠	
١	بيئة الرقابة:-				
١-١	وجود لائحة بالسلوك المهني والأخلاقي تبلغ لجميع المستويات في المؤسسة.	✓			
١-٢	الحصول على اقرارات تحريرية بشكل دوري تبين التزام الموظف بسياسات ومعايير السلوك.		✓		
١-٣	الإلتزام بتعليمات البنك المركزي.	✓			
١-٤	مراعاة النزاهة والقيم الأخلاقية والشفافية لدى تقييم اداء الموظفين ومنح المكافآت والترقية.	✓			

١-٥	تخفيف الدوافع والفرص التي تدفع الموظفين للإشتراك في الأعمال غير النزيهة.				لم تتم الإجابة
١-٦	التخطيط المسبق لإعداد الموظفين يلبي إحتياجات المصرف.			✓	
١-٧	تقييم دوري لإحتياجات الأقسام من الموظفين.		✓		
١-٨	كادر القسم له القدرة على تنفيذ المهام الموكلة اليه بكفاءة وفاعلية.		✓		
١-٩	إجراءات تدقيق كافية لجميع أقسام وفروع المصرف.		✓		
النتيجة		٣٣٪	٤٤٪	٢٣٪	مطبق جزئياً
٢	المخاطر:				
٢-١	تحديد أهداف إستراتيجية رئيسية للمصرف وجدول زمني لتنفيذها.		✓		
٢-٢	متابعة وتحديد الأنحرافات عن الخطط وبيان الأسباب وإبلاغ الإدارة بها.		✓		
٢-٣	تضمين المخاطر الناتجة عن إحتمالية وقوع ممارسات غير نزيهة ضمن مخاطر الأعمال ووضع الحلول لها.		✓		
٢-٤	إعطاء الأولوية لمعالجة المخاطر المهمة.	✓			
٢-٥	إعادة تقييم دوري للمخاطر على فترات مناسبة.		✓		
٢-٦	يراعى عند تقييم مخاطر الفساد (الفرص والحوافز والضغوط).	✓			
٢-٧	تحليل مخاطر اممارسات غير النزيهة والإستجابة لها لخفضها لأدنى حد ممكن.	✓			
٢-٨	إرتداء موظفي المصرف لبطاقات تعريفية.			✓	
٢-٩	تعديل للسياسات والإجراءات الرقابية لتعكس التغيرات الجديدة في المخاطر.			✓	
٢-١٠	تحديد مدة زمنية لإنجاز المعاملات.	✓			
	النتيجة	٤٠٪	٤٠٪	٢٠٪	مطبق
٣	أنشطة الرقابة:				
٣-١	وجود خطة تنظيمية تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط.	✓			
٣-٢	تصمم أنشطة الرقابة بعد تحديد المخاطر المحتملة وتقيمها.		✓		
٣-٣	مشاركة الموظفين في تصميم الضوابط الرقابية لمواجهة المخاطر المحددة.		✓		
٣-٤	الموازنة التخطيطية تستخدم كأداة لمراقبة أنشطة المصرف.		✓		
٣-٥	توفر كادر مختص يغطي كافة أنشطة المصرف المتنوعة.		✓		
٣-٦	وجود لجنة تدقيق في المصرف تقوم بمتابعة ومراجعة انشطة القسم.	✓			
٣-٧	وجود مراجعة لشكاوى المواطنين الواردة الى المصرف.		✓		
٣-٨	مراجعة القسم لأوامر التدوير الوظيفي ومنح المكافآت والترقيات والتعينات.		✓		
٣-٩	تناوب الأفراد على وظيفة معينة كلما كان ممكنا عملياً لإكتشاف الأخطاء او عدم الأنتظام والقصور.	✓			
٣-١٠	لايعهد لأي شخص بأعمال تزيد عن مسؤولياته اكثر مما هو مسموح به في الخريطة التنظيمية.		✓		

٣-١١	وجود ضوابط وقائية وكاشفة وتصحيحية ورادعة.		✓		
٣-١٢	وجود إهتمام رقابي بالمعاملات والمهام الحساسة		✓		
النتيجة		٢٥٪	٧٥٪	٠	مطبق جزئياً
٤	المعلومات والإتصال:				
٤-١	المراجعة الدورية لنوعية المعلومات وتقييم موثوقيتها وتوقيتها المناسب.	✓			
٤-٢	إطلاع الموظفين على أهداف النشاط الخاص بهم والمخاطر التي تواجه تحقيق تلك الأهداف.	✓			
٤-٣	هناك تقييم دوري لفاعلية الإتصالات بين مختلف المستويات للتحقق من فاعليتها.		✓		
٤-٤	إيصال المعلومات ذات الصلة الى الجهات الخارجية المعنية بالوقت المناسب.	✓			
النتيجة		٧٥٪	٢٥٪	٠	مطبق
٥	المتابعة:				
٥-١	وجود خطة سنوية للقسم لممارسة أعماله ومتابعة أعماله وتحديد الإنحرافات عن المخطط.	✓			
٥-٢	تعد الإدارة بشكل سنوي تقويم لفاعلية نظام الرقابة الداخلية.		✓		
٥-٣	وجود متابعة للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية اللازمة لأوجه القصور أتخذت ونفذت فعلاً.		✓		
٥-٤	متابعة وتصفية الملاحظات المكتشفة من قبل القسم		✓		
النتيجة		٢٥٪	٧٥٪	٠	مطبق جزئياً

واستناداً لإجراءات التحقق الواردة في القائمة أعلاه تم إعطاء اوزان ترجيحية تتراوح بين (٤، ٢، ٠) حسب مستوى التطبيق (مطبق، مطبق جزئياً، غير مطبق) على التوالي وكانت النتائج كما يأتي: -

جدول رقم (١) الإجراءات على مستوى بيئة الرقابة

		مطبق (٤)	مطبق جزئياً (٢)	غيرمطبق (٠)	الاهمية النسبية	اتجاه الرأي
اولا	بيئة الرقابة	٣٣%	٤٤%	٢٣%	٣٠٪	مطبق جزئياً

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا لنتائج التدقيق

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١) بأن الإجراءات المتعلقة ببيئة الرقابة بلغت نسب تطبيقها (٣٣٪) مطبقة و (٤٤٪) مطبقة جزئيا بينما بلغت نسبة غير المطبق (٢٣٪) بمعنى ان النتائج تذهب بإتجاه التطبيق الجزئي والأهمية النسبية لبيئة الرقابة تم تحديدها بـ (٣٠٪) من قبل الحكم المهني للباحث وذلك إستناداً لأهمية بيئة الرقابة بالنسبة لبقية مكونات الرقابة الداخلية إذ تعتبر بمثابة المظلة لبقية المكونات وفقاً لما ورد في تقرير لجنة رعاية المنظمات (COSO) وأهميتها في تحديد الإتجاه العام للمؤسسة ومالها من تأثير في وعي العاملين الرقابي لذلك فأنها تعد الأساس الذي تستند عليه بقية المكونات، اما الفقرات التي اسهمت في إغناء بيئة الرقابة هي كل من الإلتزام بتعليمات البنك المركزي و مراعاة النزاهة والقيم الأخلاقية والشفافية لدى تقييم اداء الموظفين ومنح المكافآت والترقية، حيث لاحظ الباحث عدم قيام الإدارة بوضع خطط بخصوص تدريب العاملين وإدخالهم دورات تعنى بتطوير قدراتهم حسب حاجة الأقسام.

جدول رقم (٢) الإجراءات على مستوى إدارة المخاطر

		مطبق (٤)	مطبق جزئياً (٢)	غيرمطبق (٠)	الاهمية النسبية	اتجاه الرأي
ثانياً	المخاطر	٪٤٠	٪٤٠	٪٢٠	٪٢٠	مطبق

المصدر: من إعداد الباحثان إستناداً لنتائج التدقيق

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) بأن الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بلغت نسب تطبيقها (٤٠٪) ومطبقة جزئيا (٤٠٪) ، بينما بلغت نسبة غير مطبق (٢٠٪) وهذا يعني ان النتائج تذهب بالاتجاه الايجابي نحو التطبيق والأهمية النسبية (٢٠٪)، اما الفقرات التي اسهمت في اغناء هذا المحور هي (مراعات الفرص والحوافز والضغوط عند تقييم مخاطر حدوث ممارسات غير نزيهة، وإعطاء الأولوية لمعالجة المخاطر المهمة)، ولدى تحقق الباحث من الإجابات التي أسهمت في إغناء بية الرقابة أعلاه لاحظ الباحث عدم تضمين تقارير تقييم وتحليل المخاطر الصادرة عن قسم إدارة المخاطر أي مراعاة للفرص والحوافز والضغوط التي قد تؤدي لحدوث ممارسات غير نزيهة.

جدول رقم (٣) الإجراءات على مستوى أنشطة الرقابة

		مطبق (٤)	مطبق جزئياً ٢)	غيرمطبق (٠)	الاهمية النسبية	اتجاه الرأي
ثالثاً	أنشطة الرقابة	٪٢٥	٪٧٥	٠	٪٢٥	مطبق جزئياً

المصدر: من إعداد الباحثان إستناداً لنتائج التدقيق

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) بأن الإجراءات المتعلقة بأنشطة الرقابة بلغت نسب تطبيقها (٢٥٪) ومطبقة جزئيا (٧٥٪) ، بينما بلغت نسبة غير مطبق (٠٪) وهذا يعني ان النتائج تذهب بالاتجاه الايجابي نحو التطبيق والأهمية النسبية (٢٥٪)، اما الفقرات التي اسهمت في اغناء هذا المحور هي (وجود خطة تنظيمية تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط و وجود لجنة تدقيق في المصرف تقوم بمتابعة ومراجعة انشطة القسم.)، ولدى تحقق الباحث من الإجابات التي أسهمت في إغناء بية الرقابة أعلاه لاحظ الباحث عدم وجود خطة تنظيمية تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط وعدم قيام لجنة التدقيق بواجباتها على نحو ما منصوص عليه في ضوابط الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي.

جدول رقم (٤) الإجراءات على مستوى المعلومات والإتصال

		مطبق (٤)	مطبق جزئياً (٢)	غيرمطبق (٠)	الاهمية النسبية	اتجاه الرأي
اولا	المعلومات والاتصال	٪٧٥	٪٢٥	٠	٪١٠	مطبق

المصدر: من إعداد الباحثان إستناداً لنتائج التدقيق

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) بأن الإجراءات المتعلقة بالمعلومات والإتصال بلغت نسب تطبيقها (٧٥٪) ومطبقة جزئيا (٢٥٪)، بينما بلغت نسبة غير مطبق (٠٪) وهذا يعني ان النتائج تذهب بالاتجاه الايجابي نحو التطبيق والأهمية النسبية (١٠٪)، اما الفقرات التي اسهمت في اغناء هذا المحور هي إطلاع الموظفين على أهداف النشاط الخاص بهم والمخاطر التي تواجه تحقيق تلك الأهداف.

جدول رقم (٥) الإجراءات على مستوى المتابعة

اولا	المتابعة	مطبق (٤)	مطبق جزئياً ٢	غير مطبق (٠)	الاهمية النسبية	اتجاه الرأي
		٪٢٥	٪٧٥	٠	٪١٥	مطبق جزئياً

المصدر: من إعداد الباحثان إستناداً لنتائج فحص الرقابة الداخلية

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٥) بأن الإجراءات المتعلقة بالمتابعة بلغت نسب تطبيقها (٢٥٪) ومطبقة جزئيا (٧٥٪)، بينما بلغت نسبة غير مطبق (٠٪) وهذا يعني ان النتائج تذهب بالاتجاه الايجابي نحو التطبيق والأهمية النسبية (١٥٪)، اما الفقرات التي اسهمت في اغناء هذا المحور هي وجود خطط سنوية لعدد من الاقسام لممارسة ومتابعة أعمالهم وتحديد الإنحرافات عن المخطط ولدى تحقق الباحث من الإجابات التي أسهمت في إغناء بية الرقابة أعلاه لاحظ الباحث عدم وجود خطط سنوية.

ومن خلال نتائج التحليل إستنادا لنتائج التدقيق التي تم التوصل اليها بلغ مستوى التطبيق كما موضح في الجدول الآتي: -

جدول رقم (٦) الإتجاه العام للتطبيق على مستوى جميع المكونات

المكونات	مستوى التطبيق		
	مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
بيئة الرقابة	٪٣٣	٪٤٤	٪٢٣
المخاطر	٪٤٠	٪٤٠	٪٢٠
أنشطة الرقابة	٪٢٥	٪٧٥	٠
المعلومات والاتصال	٪٧٥	٪٢٥	٠
المتابعة	٪٢٥	٪٧٥	٠
المجموع	٪١٩٨	٪٢٥٩	٪٤٣
المجموع الكلي ٥٠٠٪			
مطبق	مطبق جزئياً		غير مطبق
٪٣٩.٦	٪٥١.٨		٪٨.٦

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً لنتائج التدقيق

٣-٣-إنعكاس نتائج التدقيق الخارجي على أهداف التنمية المستدامة الهدف (١٦) :- يتركز دور مؤسسات القطاع العام المالية في تحقيق الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة والذي هو بإسم "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي يتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات قوية وفاعلة تخضع للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وبعد تنفيذ إجراءات التدقيق وفهم طبيعة نشاط المصرف، تم تقسيم الهدف إلى الغايات المنصوص عليها ضمنياً في هذا الهدف، والوصول إلى النتائج الآتية:

أ- الغاية رقم (١) البعد الاقتصادي:

جدول رقم (٧) قياس غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

الهدف (١٦)
الغاية (١)

إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.			
ت	المؤشر	الدرجة	نسبة التطبيق
١	تفعيل اسلوب الإدارة القائم على النتائج.	١	٢٥٪
٢	دقة إعداد وتنفيذ الموازنة التخطيطية.	٢	٥٠٪
٣	إعداد وتنفيذ الخطة الإئتمانية.	٣	٧٥٪
٤	فاعلية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	٢	٥٠٪
٥	إدارة مخاطر التركز في نوع الإئتمان.	٢	٥٠٪
٦	إدارة مخاطر التركز في نوع الضمانات.	٤	١٠٠٪
٧	كفاءة التدوير الوظيفي.	٢	٥٠٪
٨	تناسب التحصيل العلمي مع المهام الموكلة للمناصب القيادية.	٣	٧٥٪
٩	الدورات التدريبية المقامة للموظفين.	٣	٧٥٪
١٠	مدى قدرة التدقيق الداخلي على تدقيق الأنظمة الألكترونية.	١	٢٥٪
المجموع			٥٧٥٪
النتيجة :٥٧٥%/١٠= ٥٨٪			

من خلال النتائج في الجدول أعلاه لاحظ الباحث إن درجة مساهمة مؤشرات البعد الاقتصادي في تحقيق غاية " إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وهي أحدى غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة موضوع البحث حيث بلغت (٥٨٪) إستناداً لنتائج التدقيق التي توصل إليها الباحث، مما يؤشر الى ضرورة معالجة الفقرات التي حصلت على درجات تتراوح بين (٢٥٪، ٥٠٪) وبالتالي المساهمة في تحقيق الغاية المذكورة أعلاه والمساهمة في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

ب- الغاية رقم (١) البعد الاجتماعي

جدول رقم (٨) قياس غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

الهدف (١٦)			
الغاية: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.			
ت	المؤشر	الدرجة	نسبة التطبيق
١	النشر الدوري والفعال لمدونة السلوك الأخلاقي.	١	٢٥٪
٢	تجهيز الموظفين المعينين حديثاً بمجموعة متكاملة من المبادئ التوجيهية.	١	٢٥٪
٣	المراجعة الدورية لمدونة السلوك الأخلاقي.	٢	٥٠٪
٤	أسس منح المكافآت.	٢	٥٠٪
المجموع			١٥٠٪
النتيجة :١٥٠/٤= ٣٨٪			

من خلال النتائج في الجدول أعلاه لاحظ الباحث إن درجة مساهمة مؤشرات البعد الاجتماعي في تحقيق غاية " إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وهي إحدى غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة موضوع البحث حيث بلغت (٣٨٪) إستناداً لنتائج التدقيق التي توصل إليها الباحث، مما يؤشر الى ضرورة معالجة الفقرات التي حصلت على درجات تتراوح بين (٢٥٪، ٥٠٪) وبالتالي المساهمة في تحقيق الغاية المذكورة أعلاه والمساهمة في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

ج- الغاية رقم (٢) البعد الإقتصادي

جدول رقم (٩) قياس غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

الهدف (١٦)			
الغاية (٢) الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها			
ت	المؤشر	الدرجة	نسبة التطبيق
١	تحليل مخاطر الممارسات الفاسدة	١	٢٥٪
٢	إشراك الموظفين بدورات لتطوير مهاراتهم لمكافحة الفساد	١	٢٥٪

٣	التواصل بين قسمي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	٢	٥٠٪
٤	تدقيق السجلات والمستندات والتأكد من دقتها	٢	٥٠٪
٥	إمكانية وصول الجمهور الى المعلومات	١	٢٥٪
٦	النشر الدوري والفعال لمخاطر الممارسات الفاسدة	١	٢٥٪
المجموع			٢٠٠٪
النتيجة: ٢٠٠٪/٦= ٣٣٪			

من خلال النتائج في الجدول أعلاه لاحظ الباحث إن درجة مساهمة مؤشرات البعد الاقتصادي في تحقيق غاية " الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها " وهي إحدى غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة موضوع البحث حيث بلغت (٣٣٪) إستناداً لنتائج التدقيق التي توصل إليها الباحث، مما يؤشر الى ضرورة معالجة الفقرات التي حصلت على درجات تتراوح بين (٢٥٪، ٥٠٪) وبالتالي المساهمة في تحقيق الغاية المذكورة أعلاه والمساهمة في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

د- الغاية رقم (٢) البعد الاجتماعي:

جدول رقم (١٠) قياس غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

الهدف (١٦)			
الغاية (٢) الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها			
ت	المؤشر	الدرجة	نسبة التطبيق
١	إمكانية وصول الجمهور الى المعلومات	١	٢٥٪
٢	النشر الدوري والفعال لمخاطر الممارسات الفاسدة	١	٢٥٪
٣	دور الإدارة في تخفيض الفرص والدوافع والحوافز لإرتكاب ممارسات فاسدة	٣	٧٥٪
٤	الشفافية في الترشيح للمناصب الإدارية	٣	٧٥٪
٥	منح المكافآت حسب الإستحقاق	٢	٥٠٪
المجموع			٢٥٠٪
النتيجة: ٢٥٠٪/٥= ٥٠٪			

من خلال النتائج في الجدول أعلاه لاحظ الباحث إن درجة مساهمة مؤشرات البعد الإجتماعي في تحقيق غاية " تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني " وهي أحدى غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة موضوع البحث حيث بلغت (٥٠٪) إستناداً لنتائج التدقيق التي توصل إليها الباحث، مما يؤشر الى ضرورة معالجة الفقرات التي حصلت على درجات تتراوح بين (٢٥٪، ٥٠٪) وبالتالي المساهمة في تحقيق الغاية المذكورة أعلاه والمساهمة في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

هـ- الغاية رقم (٣) البعد الإقتصادي

جدول رقم (١١) قياس غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

الهدف (١٦)			
الغاية (٣) تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني			
ت	المؤشر	الدرجة	نسبة التطبيق
١	إطار ملائم للمعايير والأنظمة	٤	١٠٠٪
٢	الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة	٣	٧٥٪
٣	وجود قنوات إتصال مع سلطات إنفاذ القانون	٤	١٠٠٪
المجموع			٢٧٥٪
النتيجة : ٢٧٥٪/٣= ٩٣٪			

من خلال النتائج في الجدول أعلاه لاحظ الباحث إن درجة مساهمة مؤشرات البعد الاقتصادي في تحقيق غاية " تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني " وهي أحدى غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة موضوع البحث حيث بلغت (٣٨٪) إستناداً لنتائج التدقيق التي توصل إليها الباحث، مما يؤشر الى ضرورة معالجة الفقرات التي حصلت على درجات تتراوح بين (٢٥٪، ٥٠٪) وبالتالي المساهمة في تحقيق الغاية المذكورة أعلاه والمساهمة في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

و- الغاية رقم (٤) البعد الإجتماعي

جدول رقم (١٢) قياس غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

الهدف (١٦)			
الغاية (٢) كفالة وصول الجمهور الى المعلومات			
ت	المؤشر	الدرجة	نسبة التطبيق
١	الشفافية في نشر المعلومات وإمكانية وصول الجمهور اليها	١	٢٥٪
٢	وجود قنوات إتصال متنوعة	٤	١٠٠٪
٣	النشر الدوري لنتائج اعمال المصرف	٤	١٠٠٪
	التواصل الفعال مع وسائل الإعلام	٢	٥٠٪
المجموع			٢٧٥٪
النتيجة : ٢٧٥٪/٤= ٦٩٪			

من خلال النتائج في الجدول أعلاه لاحظ الباحث إن درجة مساهمة مؤشرات البعد الإجتماعي في تحقيق غاية " كفالة وصول الجمهور الى المعلومات " وهي أحدى غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة موضوع البحث حيث بلغت (٦٩٪) إستناداً لنتائج التدقيق التي توصل إليها الباحث، مما يؤشر الى ضرورة معالجة الفقرات التي حصلت على درجات تتراوح بين (٢٥٪، ٥٠٪) وبالتالي المساهمة في تحقيق الغاية المذكورة أعلاه والمساهمة في تحقيق هدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

٣-٥- إثبات فرضية البحث:-إستند البحث لفرضية مفادها "إن التدقيق الخارجي وإجراءاته المستقلة يساهم في التحقق من مدى إلتزام مؤسسات القطاع العام المالية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" حيث توصل الباحثان لنتيجة إن تنفيذ إجراءات تدقيقية تستند لفهم بيئة وطبيعة نشاط الوحدة الخاضعة للتدقيق تؤدي لخلق مؤشرات لقياس التحقيق من مدى تحقيق هداف التنمية المستدامة رقم (١٦) وغاياته.

٤-الإستنتاجات والتوصيات

٤-١- الإستنتاجات:

أ. يعد التدقيق الخارجي وسيلة فعالة تساهم في التحقق من مدى قدرة مؤسسات القطاع العام المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك نظراً لإستقلالية التدقيق الخارجي والتي تضمن لحد معقول قياس مساهمة مؤسسات القطاع العام المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. إن فهم طبيعة نشاط مؤسسات القطاع العام المالية ومهام أقسامها والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها توفر اساس قوي للمدقق في تحديد الإجراءات التي توفر نظرة معقولة عند قياس ماتحقق من اهداف وغايات التنمية المستدامة لاسيما الهدف (١٦).

ج. إن معايير وإرشادات منظمة الأنتوساي للرقابة على القطاع العام تعد من الادوات المهمة والأساسية لمزاولة العمل الرقابي وإن تطبيق تلك المعايير من شأنه أن يؤدي الى تحسين كفاءة عمل المدقق وتقوية دور الأجهزة الرقابية في المجتمعات وتعزيز الثقة في مخرجات تلك الاجهزة.

د. من خلال الترابط بين إجراءات التدقيق المتبعة من قبل المدقق بالإمكان الوصول الى عدد من المقاييس التي تمكن من قياس مدى فاعلية مؤسسات القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤-٢- التوصيات:

أ. الإستعانة بالجهاز الأعلى للرقابة عند تنفيذ عمليات التدقيق يضمن الوصول لتقرير حيادي عن مدى مساهمة مؤسسات القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. ضرورة قيام المدقق الخارجي من فهم طبيعة نشاط الجهة الخاضعة للتدقيق قبل الشروع بالتدقيق بما في ذلك فهم القوانين والأنظمة المرعية لأعمال المؤسسة لما لذلك من أثر جوهري في إعداد برنامج تدقيق يساعد في توجيه الجهود على نحو أكثر فاعلية.

ج. ضرورة تبني معايير الأنتوساي من قبل المدقق العام لما لها من دور في توجيه المدقق نحو المجالات التي تعدد وسيلة قياس مقبولة وبالتالي الوصول لمدى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

د. ضرورة قيام المدقق بتحليل وتقييم الترابط بين إجراءات التدقيق ومدى مساهمة كل إجراء في إمكانية الوصول الى قياس مدى تحقق اهداف التنمية المستدامة.

REFERENCES

١. أبو هيبة، حامد طلبة محمد،(٢٠١٢)،" اصول المراجعة"، دار زمزم للنشر، عمان، الاردن.

٢. البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن،(٢٠١٥)" مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣. حسين، فاتن عزيز،(٢٠١٥)، " مدى مساهمة المصرف الزراعي التعاوني العراقي في منح الإئتمان الزراعي ومدى تأثير ذلك الإئتمان على الإنتاج للمحاصيل الإستراتيجية"، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، تخصص مصارف.

٤. حمدان، خولة حسين و الحساني، وعد هادي، (٢٠١٧)، بعنوان " دور معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(١٨)، العدد(٦٢)، بغداد، العراق.

٥. حمدان، خولة حسين و عبيد، جبار ياسر، (٢٠١١)، " دور المدقق الخارجي في التدقيق الإجتماعي"، مجلة الكوت، المجلد٣، العدد٤، العراق.

٦. سيد، عبد الناصر محمد، (٢٠٢٠)، " دور مهنة الإدارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، المجلة الدولية للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد السابع.

٧. شراد، صابر و صحراوي، فارس، (٢٠٢٠), " متطلبات تبني التدقيق الإجتماعي بمنظمات الأعمال"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد٤، العدد ١، الجزائر.

٨. شريفي، عمر و براهيمي، لبنى، (٢٠١٧)، " دور التدقيق البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد٤، العدد٢، الجزائر.

٩. الطالب، ليث، (٢٠٢٤)، " مبادئ التنمية المستدامة، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل.

١٠. عارف، نصر، (٢٠١٩) " مفهوم التنمية " ، المجلد الاول، كلية العلوم السياسية جامعة القاهرة.

١١. العباسي، محمد فرحان فليح،(٢٠٢١)، " التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية- دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد.

١٢. عبد الغنبي، محمد فتحي، " تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده في مصر " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف،القاهرة، مصر.

١٣. علي، عبد الوهاب نصر و شحاتة، السيد شحاتة، (٢٠١٣)،" معايير المارجعة الدولية والتأكيد المهني"، دار التعليم الجامعي، الأسكندرية، مصر،٢٠١٣، ص٤٣٢.

١٤. عودة، كريم حاتم و سلمان، عامر محمد، (٢٠٢٤)، بعنوان " تدقيق مشاريع البنية التحتية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(١٩)، العدد (٦٧)، بغداد، العراق.

١٥. لطفي، امين السيد أحمد،(٢٠٠٥)، " المراجعة البيئية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

١٦. لطفي، امين السيد أحمد،(٢٠٠٧)، " دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر.

١٧. لطفي، امين السيد أحمد،(٢٠٠٧)، " دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر.

١٨. الماحي، ضرار، (٢٠١٣)، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

١٩. محمود سلامة، يوسف كلبونة، محمد زريفات، (٢٠١١)، " علم تدقيق الحسابات العملي:، دار المسيرة، عمان، الاردن.

٢٠. هيري، اسيا، (٢٠١٨)، " فعالية التدقيق الخارجي وفق اخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق"، اطروحة دكتوراه، جامعة احمد دراية، الجزائر.

٢١. معيار الأنتوساي (المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام).

٢٢. معيار الأنتوساي (المبادئ الأساسية للرقابة المالية).

٢٣.معيار الأنتوساي (دليل مكافحة الفساد).
٢٤.إعلان ريو،(١٩٩٢)، " لتعزيو التعاون في مجال البيئة والتنمية المستدامة".
25. Everett, Neu, & Rahaman, (2007), “The Global Fight against Corruption: A Foucaultian,Virtues-Ethics Framing”, Journal of business.
26. Abu Al-Nasr, Medhat and Muhammad, Yasmine Medhat,(2017), " Sustainable development, its concept, dimensions, and indicators" , Cairo - Egypt.
27. Pujara, Mandeep,(2016) " **Roles of Social Audit** " , ATMA Amritsar.
28. Guha S, Datta S, and Kakal Z (2011), “Report on Social Audit of HPCL-CSR Activities: Unnati and Swavalamban”, 2010-11, Tata Institute of Social Sciences, Deonar, Mumbai.
29. Mishra, J., Singh, R. and Kumar Arora, N. (2017), **" Plant Growth-Promoting Microbes: Diverse Roles in Agriculture and Environmental Sustain Ability**" , American journal of planet sciences.
30. Dixon and Fallon. (1989), "The Concept of Sustainability: Origins, Extensions, and Usefulness for Policy" , Washington, DC: The World Bank. Environment Department, Division Working Paper No. 1989-1.
31. Viederman, S. (1994). Five Capitals and Three Pillars of Sustainability. Working Paper from the Jessie Smith Noyes Foundation, mimeo.
32. Oxford,(2007),Oxford university.
33. Solow, R.)1991(. Sustainability: An economist’s perspective. Retrieved from; https://sustainability.psu.edu/fieldguide/resources/solow-r-1991- sustainability-an-economists-perspective/ 39.
34. Stenseth, N. (1992). Bäerekraftig Utvikling- bak flosklene'. In N.C. Stenseth and K. Hertzberg (eds), Ikke bare si det, men gjєre det! Om bcerekraftig utvikling. Oslo: Universitetsforlaget.
35. Global indicator framework for the sustainable development goals and target of the 2030 agenda for sustainable development.
36. ISSAI-5270
37. ISSAI-5700
38. ISSAI-200
39. ISSAI-100
40. www.intosai.org/ar
41. www.aljazeera.net/8
42. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/)،